UNITED NATIONS NATIONS UNIES

بيان مكتب لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

٣ فبراير/شباط ٢٠٢٣

يرفض المكتب إجراءات إسرائيل العقابية ردًا على قرار الأمم المتحدة بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية ويدين المكتب التصعيد والعنف المتجدد وقتل الفلسطينيين.

يرفض مكتب لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الإجراءات العقابية التي اتخذتها إسرائيل بحق السلطة الفلسطينية في سعيها لحل الخلافات الدولية بالطرق المشروعة والسلمية عبر محكمة العدل الدولية، والتي هي أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، عقب تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بإصدار فتوى في ٣٠ ديسمبر/كانون الأول.

ويدعو المكتب إلى التراجع الفوري عن مثل هذه الإجراءات العقابية أحادية الجانب من قبل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، والتي يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على الوضع المالي للسلطة الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطيني. حيث تؤدي مثل هذه الأعمال إلى تفاقم التوترات وتقويض آفاق السلام في المنطقة.

يعرب المكتب عن قلقه العميق من استمرار دورة العنف الخطيرة في عام ٢٠٢٣ وسط التوتر السياسي المتزايد وعملية السلام المتوقفة. إن الإجراءات والاستفزازات الأحادية غير القانونية المستمرة، بما في ذلك في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية، هي من الأسباب الرئيسية لارتفاع مستويات العنف وعدم الاستقرار في الآونة الأخيرة. يؤيد المكتب بحزم الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس. ويحيط المكتب علما بالتزام رئيس الوزراء الإسرائيلي المعلن بالتمسك بالوضع الراهن ويطالب بعمل ملموس.

ويدين المكتب كذلك تجدد الهجمات العسكرية الإسرائيلية على مخيم جنين للاجئين في الضفة الغربية المحتلة والتي ذهب ضحيتها فلسطينيون أبرياء. ويدين المكتب قيام فلسطيني بقتل إسرائيليين أبرياء انتقاما في القدس الشرقية. ويدعو المكتب إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ضمان حماية، أمن ورفاهية الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت احتلالها. ويحث المجتمع الدولي على التدخل لوقف دائرة العنف وضمان المساءلة وفق القانون الدولي.

يؤمن المكتب إيمانا راسخا بدعم الإنهاء الفوري وغير المشروط للاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي المستمر منذ نصف قرن وإقرار حل الدولتين، مع تحقيق استقلال وسيادة الدولة الفلسطينية على أساس خطوط عام ١٩٦٧، وتحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك تقرير المصير، والحل العادل لمحنة لاجئي فلسطين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية.

****

تابعوا لجنة حقوق الفلسطينيين

https://www.un.org/unispal/